١٢رجب
١٤٣٩هـ
٣١ آذار
٢٠١٨م

المشتقات

يمكن أنْ نستجلي الحدود الدلالية لكلمة المشتقات بأنها جملة من الصيغ التي وردت في الكلام العربي على منوال معين، ولغاية اسلوبية دلالية تركيبية معينة، ويمكن أن نبين حدود الصيغة بضوابط أربعة هي:

١. أن تكون لها هيأة حاصلة من ترتيب حروفها وحركاتها.
٢. أن تكون هذه الهيأة مثالًا يحتذى ويصاغ على منواله.
٣. أن يكون لهذه الصيغة أصل اشتقاقي صيغت منه.
٤. أن يكون لهذه الصيغة معنى وظيفي[١].

وحين دراسة المشتقات لابد من التعريف بما يدل عليه مصطلح الاشتقاق من معان حدها العكبري (٦١٦هـ) بأنه :((اقتطاع فرع من أصل يدور في تصاريفه على الأصل))[٢]، وذهب السيوطيّ إلى بيان حدّه بقوله: ((هو أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقهما معنى، ومادة أصلية وهيأة تركيب؛ ليدل بالثانية على معنى الأصل بزيادة مفيدة؛ لأجلها اختلفا حروفًا، أو هيأة))[٣].

وذهب الدرس الصرفي المعاصر من خلال رؤية د. محمد حسن حسن جبل إلى تعريف الاشتقاق بأنه: ((استحداث كلمة أخذًا من كلمة أخرى للتعبير بها عن معنى جديد يناسب المعنى الحرفي للكلمة المأخوذ منها، أو عن معنً قالبي جديد للمعنى الحرفي، مع التماثل للكلمتين في أحرفهما الأصلية وترتيبها فيها))[٤].

إنَّ النظر في التعريفات التي اوردها النحاة في بيان حقيقة الاشتقاق تحيل إلى أن المشتق، والاشتقاق ينبغي أن تتوافر فيه الشروط، والضوابط الآتية:

١. وجود عنصرين اساسين مهمين يشكلان بنية الاشتقاق، هما: المشتق، والمشتق منه.
٢. مطابقة المشتق للمشتق منه في المادة اللغوية.
٣. تفرد المشتق عن المشتق منه بدلالة جديدة وبمعنى إضافي اقتضته طبيعة صيغته الاشتقاقية الجديدة[٥]

ويمكن القول أن مصطلح المشتقات لا يعدو في دلالته . في عرف النحاة القدامى بصريين وكوفيين . على المشتقات الاسمية الخمسة التي عرفتها المدونة النحوية العربية

القديمة والحديثة التي هي (اسم الفاعل، واسم المفعول، و صيغ المبالغة، والصفة المشبهة، واسم التفضيل) إلا أننا نجد الصرفيين قد توسعوا في مفهوم المشتقات فزادوا عليها اسمي الزمان والمكان، واسم الآلة(٦).

أولا : اسم الفاعل:

يتضح معناه، ودلالته من الحد الذي ذكره سيبويه إذ قال : ((هذا باب من اسم الفاعل " الذى " جَرَى مَجرى الفِعل المضارعِ فى المفعول فى المعنى، فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت فى يَفعَلُ كان نكرةً منوّنا وذلك قولك: هذا ضارب زيداً غداً ، فمعناه وعملُه مثلُ هذا يَضْرِبُ زيداً غداً ، فإذا حدّثت عنِ فعلٍ فى حينِ وقوعِه غيرِ منقطعٍ كان كذلك))(٧).

ونص سيبويه هذا نص تأسيسي لاشتراطات الصياغة والعمل فيما يتعلق باسم الفاعل، إذ بين فيه ما يلزمه من محددات يسوغ بها ان يشتق، وآلية ذلك الاشتقاق، فضلًا عن بيان محددات عمل اسم الفاعل على النحو الذي لا يلبس معه فهم مقتضيات هذا العنصر الاشتقاقي.

ويرى ابن السراج محددات هذا المشتق على النحو الذي يفصح عنه بقوله: ((اسم الفاعل الذي يعمل عمل الفعل، هو الذي يجري على فعله ويطرد القياس فيه، ويجوز أن تنعت به اسمًا قبله نكرة كما تنعت بالفعل الذي اشتق منه ذلك الاسم. ويذكر ويؤنث وتدخله الألف واللام، ويجمع بالواو والنون، كالفعل إذا قلت: يفعلون نحو: ضارب وآكل وقاتل، يجري على: يضرب فهو ضارب. ويقتل فهو قاتل، ويأكل فهو آكل))(٨).

وقد اختلف أهل الرأي والنظر النحوي من بصريين وكوفيين في حقيقته فرأى الفراء أنه :((إذا كَانَ الفعل يقع عَلَى شيئين مختلفين مثل كسوتك الثوب وأدخلتك الدار فابدأ بإضافة الفعل إلى الرجل فتقول: هُوَ كاسي عَبدِ الله ثوبًا، ومُدْخلُه الدار، ويَجوز: هُوَ كاسي الثوب عبدَ الله وَمُدْخل الدار زيدًا، جاز ذَلِكَ لأن الفعل قد يأخذ الدار كأخذه عبد الله فتقول: أدخلت الدار وكسوت الثوب))(٩) .

ومما ورد في أعلاه يمكن ان نستهدي في رصد ما وقع من تصحيح لغوي عن ابن سيده فيما ورد من تصويب في بنية اسم الفاعل، واختلاف استعمالها في بعض التلوينات الدلالية في العربية إذ قال : ((وَقد نَعَس يَنْعُسُ نَعْساً ونُعَاساً فَهُوَ ناعِس ونَعْسانُ وَامْرَأَة نَعْسَى، ابْن السّكيت، رجلٌ ناعِسٌ وَلَا يُقَال نَعْسانُ))(١٠)، ويظهر التصويب في استعمال

كلمة " ناعس " ومنع استعمال كلمة " نعسان " كما ورد ذلك من طريق ابن السكيت، ونقله ابن سيده.

وعند النظر في المدونة اللغوية العربية وجد البحث أن ابن السكيت قال : ((يقال: رجل ناعس، قال الفراء: ولا يقال: نعسان))[١١]، والملحوظ أن المنع أيضًا لم يقل به ابن السكيت، إنما قال به الفراء.

وقد ورد في العين : ((وقد سمعناهم يقولون: نَعْسان ونَعْسَى، حملوه على وَسْنان ووسْنَى، وربما حملوا الشيء على نظائره))[١٢]، وفي كتاب الفصيح ورد أنه يقال ((نعست أنعس، وأنا ناعس، ولا يقال نعسان))[١٣]،وفي التهذيب ((يَقُول: نَعْسان، قَالَ الفرّاء: وَلَا أشتهيها يَعْنِي نعسان))[١٤]، وفي المحيط لابن عباد ((نَعَسَ نعَاساً، وهو ناعِسٌ، ويُقال: نَعْسَانٌ أيضاً كأنهم حَمَلوه على وَصْنَان[١٥]))[١٦]، وفي المحكم ((نَعَس ينْعُسُ نُعاسا، وَهُوَ ناعِسٌ ونَعْسان. وَقيل: لَا يُقَال نَعْسان. وَامْرَأَة ناعسة، ونَعَّاسَة، ونَعْسَى، ونَعُوس))[١٧]، وقال ابن الاثير (٦٠٦هـ) : ((يُقَالُ: نَعَسَ يَنْعَسُ نُعَاساً ونَعْسَةً فَهُوَ نَاعِسٌ. وَلَا يُقَالُ: نَعْسَان، والنُّعَاسُ: الوَسَن وَأَوَّلُ النَّوم))[١٨] ، في العباب ((انا ناعِسٌ، قال ثعلَب: لا يُقال نَعْسَان، وقال الليث: وقد سَمِعْناهُم يقولونَ نَعْسان ونَعْسى، حَمَلوا ذلك على وَسْنان ووَسْنى، وقال ابن دريد: رَجُلٌ ناعِس ونَعْسَان ولَم يُفَرِّق، وقال الفرّاء: ولا أشْتَهِيْها يعني هذه اللُّغَة أي نَعْسَان))[١٩].

وقد ورد أنه ((يقال في الصفة: رجل نَاعِسٌ، ونَعْسَانٌ، عن ابن سيدة في المحكم، وعن القزاز في الجامع، قال ابن سيده ولا يقال نَعْسَانُ، قال أبو جعفر: وكذا حكى ابن التياني عن الأصمعي أنه لا يقال نَعْسَانُ، قال ابن التياني: وحكى الزجاج عن الفراء أنه قال: قد سمعت نعسان من أعرابي من عَنَزَةَ، قال: ولكني لا اشتهيه))[٢٠]، وذكر الفيومي: ((نَعَسَ يَنْعُسُ مِنْ بَابِ قَتَلَ وَالِاسْمُ النُّعَاسُ فَهُوَ نَاعِسٌ وَالْجَمْعُ نُعَّسٌ مِثْلُ رَاكِعٍ وَرُكَّعٍ وَالْمَرْأَةُ نَاعِسَةٌ وَالْجَمْعُ نَوَاعِسُ وَرُبَّمَا قِيلَ نَعْسَانُ وَنَعْسَى حَمَلُوهُ عَلَى وَسْنَانَ وَوَسْنَى))[٢١]، وفي تاج العروس ((ناعِسٌ ونَعْسَانُ، وَهِي ناعِسَةٌ ونَعَاسّةٌ ونَعْسَى، وقيلَ: لَا يُقَالُ: نَعْسَانُ، وَهِي قَلِيلَةٌ، قَالَه ثَعْلَبٌ، وَقَالَ الفَرَّاءُ: لَا أَشْتَهِيهَا، يَعْنِي هَذِه اللُّغَةَ نَعْسَان وَقَالَ اللَّيْثُ: رجُلٌ نَعْسَانُ وامرأَةٌ نَعْسَى، حَمَلُوا ذَلِك على وَسْنَانَ ووَسْنَى، ورُبّمَا حَمَلُوا

الشَّيْءَ على نظَائِرِه))[٢٢]، وفي المعجم الوسيط ((نعسا ونعسًا ونعاسًا فترت حواسه فقارب النّوم فَهُوَ ناعس نعس وَهِي ناعسة نواعس وَهُوَ نعسان وَهِي نعسى))[٢٣] .

ممّن أحسن في نوادره، ولطف في بدائعه أبو عبد الله ابن الحجاج، فمن شعره[٢٤]:

بنفسي الفارغ القلب ... وقلبي منه ملآن
غزال ناعس الطّرف ... ولا يقال نعسان
أراه فرّ من رضوا ... ن لما نام رضوان

ومن جملة ما تقدم، ومن الاستقراء الدقيق لجمهرة النصوص التي ساقها البحث في مناقشة صحة ما أورده ابن سيدة في منع قولهم " نعسان " واستساغته قولهم " ناعس" يتبين للبحث الآتي :

١. أنَّ فكرة المنع بُنيت على ما نقل عن الفراء في المظان اللغوية، وقد عوّل عليه سائر اللغويين الذين جاءوا بعده، ونقلوا عبارته على نحو مختلف فهو كما نصّت بعض المصادر كتهذيب اللغة قال : لا اشتهيها مع انها سمعت عن الأعراب الفصحاء، ولعل قوله هذا لا يعد مسوغًا واضحًا وكافيًا لرفض استعمال صيغة "نعسان" والاقتصار على استعمال صيغة "ناعس " مع أن الخليل بن احمد الفراهيدي ذكرها وعّدها من باب حمل النظير على النظير.
٢. لم يتفق اللغويون أو يجمعوا على منع استعمال صيغة "نعسان" بل منهم من أجازها وسوغها أخذًا بقول الخليل الفراهيدي، وقياسه الصحيح، ومنهم من منعها على درجة ضعيفة في المنع أخذا بقول الفراء الذي لم يعضده دليل النقل أو القياس.
٣. وصف استعمال لفظة " نعسان" بالقلة كما نصّ على ذلك الزبيدي في التاج، وعزا هذا الرأي إلى ثعلب، مع أن الاتصاف بالقلة . على ما في هذا المعيار من غموض لا يسوغ أن نرفض استعمالًا لغويًا رفضًا قطعًا حد المنع، على أن قول الفراء " لا اشتهيها" تعبير يلحظ فيه الجانب الذوقي الشخصي غير المدعم بدليل نقلي أو عقلي يعضده، مع أن الفراء صرح . كما مرّ . أنه سمعه عن أعرابي فصيح من قبيلة عنزة.

٤. ومما يلحظ أيضًا أن لفظة " نعسان " هي الأكثر شيوعًا، ودورانًا في العربية المعاصرة من " ناعس" ، فضلاً عن أن لفظة " ناعس" تستعمل أكثر في وصف الملامح الجمالية لطرف المرأة التي توصف بالجمال دلالة على ترفها، في حين أن لفظة " نعسان " تدل على الحالة البايولوجية التي تعتري الانسان من الوسن والنوم، على أن " نعسان " غالبًا ما تحسب بأنها صفة مشبهة من اسم الفاعل.

٥. يرى البحث أنّ ابن سيده فيما اورده عن ابن السكيت لم يكن موفقًا في تخطئة استعمال لفظة "نعسان" مع أن كلا الاستعمالين بصيغة "ناعس " و " نعسان" جائزان قياسًا حملًا على النظير، والنص تصريحًا على سماعه عن الأعراب قولهم " نَعْسَان نَعْسى " ، بوضوح معه لا يبقى مسوغ لرفض استساغة استعمال " نعسان" ، والقول بقلة استعمالها قول لا يحمل على محمل التسليم الكلي الذي يوجب المنع الجازم اطلاقًا، بل هو يحمل على غير ذلك على قدر ما يحمل معيار القلة من غموض في المدونة اللغوية العربية القديمة.

ثانياً : اسم المفعول :

يحده اللغويون بأنه الاسم المشتق من فعل لمن وقع فعل الفاعل[٢٥]،يقول ابن السراج : ((فإن كان في موضع الفعل اسم الفاعل لم تقل إلا زيد ضاربه أنا أو أنت١ لأن في تصاريف الفعل ما يدل على المضمر ما هو كما قد ذكرنا فيما قد تقدم، وليس ذلك في الأسماء وحكم اسم المفعول حكم اسم الفاعل تقول: زيد مضروب، فتكون خبرًا لزيد كما تكون "ضارب"))[٢٦].

شرح ابن يعيش كلام الزمخشري فيما يتعلق بـ (اسم المفعول) ،قائلاً: ((اسم المفعول في العمل كاسم الفاعل؛ لأنّه مأخوذ من الفعل، وهو جارٍ عليه في حركاته وسكناته وعدد حروفه، كما كان اسم الفاعل كذلك، فـ "مَفْعُولٌ" مثلُ "يُفْعَلُ"، كما أن "فاعلاً" مثل "يَفْعَلُ"، فالميم في "مفعول" بدل من حرف المضارعة في "يُفْعَلُ"، وخالفوا بين الزيادتَيْن للفرق بين الاسم والفعل، والواوُ في مفعول كالمَدّة التي تنشأ للإشباع، لا اعتدادَ بها، فهي كالياء في "الدَّراهِيم" ونحوِه، أتوا بها للفرق بين مفعول الثلاثي ومفعول الرباعيّ))[٢٧]

وحدّه غير واحد من المحدثين بأنه : الاسم المشتقّ الدّالّ على المعنى المجرّد غير الدّائم و يدلّ أيضاً على من وقع عليه هذا المعنى و لا يصحّ إلا إذا دلّ على الأمرين في آن واحد ، و هما المجرّد ومن وقع عليه المعنى ، فعند القول " العَادِلُ مَحْفُوْظُ بِرِعَايَةِ رَبّهِ " فإن كلمة محفوظ تدلّ على المعنى المجرّد ، و يقصد به الحفظ و يدلّ على من وقع عليه المعنى[٢٨]، وليس البحث في هذا المقام بصدد بيان آلية اشتقاقه، وصياغته، ومحددات إعماله، إذ ذكرت ذلك متون نحوية كثيرة[٢٩].

وحين إجالة النظر في مواضع التصحيح اللغوي التي اوردها ابن سيده في مخصصه فيما يتعلق ببنية اسم المفعول نلفي فيما اورده عن ابي حنيفة الدينوري إذ قال : ((أَبُو حنيفَة أرضٌ مُرْصَدَة للَّتِي قد مُطِرَت وَهِي تُرْجَى لِتُنْبِتَ وَقَالَ بَعضهم لَا يُقَال مَرْصُودَةٌ إِنَّمَا يُقَال أَصابَها رَصْدٌ ورَصَدٌ))[٣٠].

وحين يسوح البحث في رحاب المدونة اللغوية العربية لتتبع ما يمكن أن يشخصه في مدى صحة هذا الاستعمال من عدمها ، وجد أنه يقال: ((ارْض مرصودة إِذا أصابتها الرَّصْدَة من الْمَطَر، أَي قَلِيل. وَقَالَ بعض أهل اللُّغَة: لَا يُقَال: مرصودة، إِنَّمَا يُقَال: أصابَها رَصْدٌ ورَصَدٌ))[٣١]، في حين ذهب صاحب الصحاح إلى أنه يقال : ((الرَصْدَةُ بالفتح: الدُفْعَة من المَطَرِ، والجمع رِصادٌ تقول منه: رُصِدَت الأرض فهي مرصودة، والرَصَد بالتحريك: القليل من الكلأ والمطر))[٣٢]، وعند صاحب المحكم ((أرضٌ مرْصُودةٌ ومُرْصِدَةٌ أصَابَتْها الرَّصْدَةُ وقال بعضُ أهلِ اللُّغة لا يقال مَرْصُودةٌ ولا مُرْصِدةٌ إنما يُقالُ أَصابَها رَصْدٌ ورَصَدٌ والرَّصَدُ القليلُ من الكَلأِ في أرضٍ يُرْجَى لها حيا الرَّبِيع وأرضٌ مُرْصِدَةٌ فيها رَصَد من كَلأٍ))[٣٣].

وفي اللسان ((يُقَالُ قَدْ كَانَ قَبْلَ هَذَا الْمَطَرِ لَهُ رَصْدَة؛ والرَّصْدة، بِالْفَتْحِ: الدُّفعة مِنَ الْمَطَرِ، وَالْجَمْعُ رِصَادٌ، وَتَقُولُ مِنْهُ: رُصِدَت الأَرض، فَهِيَ مَرْصُودَةٌ. وَقَالَ أَبو حَنِيفَةَ: أَرض مُرصِدة مُطِرَتْ وَهِيَ تُرْجَى لأَن تَنْبُتَ، وَالرَّصْدُ حِينَئِذٍ: الرَّجَاءُ لأَنها تُرْجَى كَمَا تُرْجَى الْحَائِلُ وَجَمْعُ الرَّصْدِ أَرصاد. وأَرض مَرْصُودَةٌ ومُرْصَدة: أَصابتها الرَّصْدة. وَقَالَ بَعْضُ أَهل اللُّغَةِ: لَا يُقَالُ مَرْصُودَةٌ وَلَا مُرْصَدَة، إِنما يُقَالُ أَصابها رَصْد ورَصَد))[٣٤]، وفي تاج العروس جمع الزبيدي أقوالًا عديدة فقال : إنّ ((المُرْصِدة: هِيَ الَّتِي مُطِرَتْ، وتُرْجَى لأَنّ تُنْبِتَ، قَالَه أَبو حنيفةَ. وَيُقَال: رُصِدَت الأَرضُ فَهِيَ مَرصودة أَيضاً: أَصابَتْهَا الرَّصْدةُ، وَقَالَ ابْن شُمَيْل:

إذا مُطِرَتْ، وتُرْجَى لأَنْ تُنْبِتَ، قَالَه أَبو حنيفةَ. وَيُقَال: رُصِدَت الأَرضُ فَهِيَ مَرصودة أَيضًا: أَصابَتْهَا الرَّصْدةُ، وَقَالَ ابْن شُمَيْل: إِذا مُطِرت الأَرض فِي أَوَّل الشتاءِ فَلَا يُقَال لَهَا: مَرْتٌ، لأَن بهَا حينئذٍ رَصْدًا، والرَّصْدُ حينئذٍ: الرّجاءُ لَهَا، كَمَا تُرجَى الحامِل، وَقَالَ بعض أَهلِ اللغَةِ: لَا يُقَال مَرْصودَةٌ وَلَا مُرْصَدَة، إنما يُقَال: أَصابَها رَصْد ورَصَدٌ))[٣٥]، وذهب المعجم الوسيط إلى أن ((رصدت الأَرْض رصدا أصابتها الرصدة فَهِيَ مرصودة))[٣٦].

وعند النظر في النصوص اللغوية المتقدمة نجد خلطاً يوهم القارئ والمتتبع في أمر استساغة استعمال لفظة " مرصودة " ، ويمكن الخلوص إلى الأمور الآتية مما يوضح ما التبس في هذه المسألة:

١. أنَّ استعمال لفظة " مرصودة " في الدلالة على ما دلت عليه جائز سائغ لا مانع يمنعه، وإنما نقل المنع على درجة من الضعف حين اشار اللغويون إلى أن بعضهم لا يقول : مرصودة ، من غير معرفة ذلك الـ (بعض) الذي لم يرجح منعه، أو يدعمه بدليل، أو تعليل .
٢. نصّ الجوهري في صحاحه على لفظة " مرصودة " للدلالة على ما دلت عليه، من غير أن يشير، أو يذكر أمر المنع والخطأ في استعمالها، ومعلوم أن الجوهري كان يتحرى الصحيح جدا من الألفاظ، فلو لم يكن واثقا من علو درجة صحتها لما اوردها على نحو ما اورد.
٣. ورد في بعض النصوص السابق ذكرها ،منع الاستعمالين وتخطئتهما أي قولهم : مُرصدَة ، ومرصودة، على نحو ما نصّ عليه صاحب اللسان، معتمدًا في هذا على ما نقله عن المحكم لابن سيده الذي نقل رأيا منع الاستعمالين (مُرْصَدة ، ومرصودة)، وهذا نسف كل ما تقدم، على ما فيه من غلط واضح يصححه دليل النقل السابق واللاحق من المتون اللغوية،
٤. اقتصر صاحب العين في النص على استعمال لفظة " مَرْصِدة"، ولم يذكر غيرها بقوله : ((الرَّصَدُ: كَلأٌ قليل في أرضٍ يُرجَى بها حَيَا الربيع، وتقول: بها رَصَدٌ من حَياً، وأرض مَرْصِدة: بها شيءٌ من رَصَد))[٣٧]، على أنه لم يذكر "مرصودة" لأنه كان يأخذ الاشيع من معاني الكلمات، وصيغها المعهودة ولم يشرحها شرحا مستوفيا لجملة معانيها التي تفيدها .

٥. أنَّ النص الذي نقله صاحب التاج اوضح النصوص التي توضح رأي ابي حنيفة الدينوري في تصريحه على جواز استعمال " مَرصَدة" و " مرصودة" من غير عزو ما عزي إليه في أنه ذكر بعض أهل اللغة لا يميلون إلى استعمال " مرصودة" مع أنه لم يجد البحث من يعلل منع ذلك الاستعمال.

وفي هدي هذا لم يكن ابن سيده فيما اورده عن ابي حنيفة الدينوري موفقًا في ايراد رأي ابي حنيفة تامًا غير مختل، ولم يكن اللغويون أيضا مجمعين على ذلك المنع في استعمال صيغة " مرصودة " فضلًا عن وضوح رأي أبي حنيفة في صحة استعمال كلمة " مرصودة" من غير لبس أو خطل.

ثالثاً: صيغ المبالغة :

إنَّ للعربية أنماطًا من التعبير تعبر بكل واحد منها عن معنى مخصوص، ولها سننها المعهودة في الدلالة على كثرة وقوع الفعل، وتردده، لذلك جنحت نحو انتهاج مسلك خاص بها بصيغ على اوزان مخصوصة مفيدة بها المبالغة والتكثير.

وفي بيان حدّ ما يعرف بالصيغ التي تستعملها العرب في كلامها للدلالة على المبالغة في الفعل وتكثيره يقول سيبويه: ((وأجروا اسمَ الفاعل، إذا أرادوا أن يبالِغوا فى الأمر، مُجراه إذا كان على بناء فاعلٍ، لأنّه يريد به ما أراد بفاعل من إيقاع الفعل، إلاّ أنّه يريد أن يُحدَّثَ عن المبالغة، فمَا هو الأصلُ الذى عليه أكثُر هذا المعنى: فَعولٌ، وفعّال ومفعال، وفَعِلٌ، وقد جاء: فَعيلٌ كَرحيمٍ وعَليم وقَدير وسَميع وبَصير، يجوز فيهنّ ما جاز فى فاعِلٍ من التقديم والتأخير، والإضمار والإظهار، لو قلت: هذا ضَرُوبُ رؤوسِ الرجالِ وسوقَ الإبل، على: وضروبٌ سوقَ الإبل جاز، كما تقول: " هذا " ضارِبُ زيدٍ وعمرا، تُضمِر وضاربٌ عمرا))[٣٨] ، وتحد أيضا بأنها إذا قصد التكثيرِ والمبالغة باسم الفاعل الثلاثي حول إلى فعال كعقَّار أو مِفعَال كمِنحَار، أو فَعُول كضَرُوب، أو فَعِيل كعَلِيم، أو فَعِل كحَذِر، فإن قلت: ما معنى قوله: "في كثرة"؟ قلت: يعني أن هذه المثل إنما يعدل عن فاعل إليها؛ للدلالة على الكثرة والمبالغة[٣٩].

وقد اشترط النحاة لصياغتها وعملها شروطا تكفلت بذكرها المصادر اللغوية قديمًا وحديثًا، والبحث ليس بصدد الخوض في بيان اشتقاقها، وكيفية صياغتها من أضرب الفعل وأوزانه المختلفة كيلا يطول المقام بالشرح والبيان[٤٠].

وفي ضوء الرصد المتأني لمواضع التصحيح اللغوي في المخصص، وقف البحث على قول ابن سيده : ((ابن السكيت رَحْل عُقَرة وعُقَر ولا يقال عَقُور إلا في ذي الروح، ابن دريد : رَحْل عاقور))[٤١].

هنا يتأرجح الاختيار لدى اللغويين في تشخيص الصيغة الأقرب إلى الصحة في لفظة " عُقَر "، وتخصيص دلالة لفظتي " عُقَرة" و " عُقَر" بكل غير ذي روح في حين أن لفظة " عَقُور " صيغة مبالغة تختص بذي الروح، في حين ذهب ابن دريد إلى القول بـ(عاقور) زنة " فاعول " .

ومما ورد في رصد دلالة هذه الصيغة وايضاح ارتباطها الدلالي في تشكيل البنية العربية أن من صيغ المبالغة: ((فَعُول نحو قتول وصبور، ومنوع وجزوع، ويستوي المذكر والمؤنث في هذا البناء إذا كان بمعنى فاعل، فإذا كان بمعنى مفعول دخلته الهاء نحو حلوبة، وقتوبة، يقال : رجل كَفُور، وامرأة كَفُور))[٤٢].

وحين النظر في المدونة اللغوية العربية يجد البحث أن : ((العَقْرُ : كالجَرْح، سَرْجٌ مِعْقر وكَلْبٌ عَقُورٌ يَعْقِرُ النَّاس، وعَقَرْتُ الفرس: كشفت قوائمَهُ بالسَّيْف، وفرس عَقِيرٌ معقورٌ وكذلك يُفْعَلُ بالنَّاقة فإذا سَقَطَتْ نَحَرَها مُسْتَمْكِنًا منها، وكل عَقِيرٍ مَعْقُور، وجمعه عَقُرَى))[٤٣]، ويقال أيضًا لكل جارح، أو عاقر من السِّباع: كلب عقور[٤٤]، وجاء ايضًا أنه يقال: الْكَلب الْعقُور قَالَ أَبُو عبيد: بَلغنِي عَن سُفْيَان بن عُيَيْنَة أَنه قَالَ: مَعْنَاهُ كل سبع عَقور وَلم يخصّ بِهِ الْكَلْب، قَالَ أَبُو عبيد: وَلِهَذَا يُقَال لكل جارح أَو عَاقِر من السبَاع: كلب عَقور، مثل: الْأسد والفهد والنمر وَالذِّئْب وَمَا أشبههَا، قلت: ولنساء الْأَعْرَاب خَرزَة يُقَال لَهَا العُقَرَة، يزعمن أَنَّهَا إِذا علّقت على حَقْو الْمَرْأَة لم تحمل إِذا وطِئت. وَرُوِيَ عَن ابْن بزرج أَنه قَالَ: يُقَال امْرَأَة عَاقِر، وَلَقَد عَقُرت أشدَّ العُقْر، وأعقر الله رَحمهَا فَهِيَ مُعقَرة، وَقد عَقُر الرجل مثل الْمَرْأَة، وَرِجَال عُقُر وَنسَاء عُقر، وَقَالُوا: امْرَأَة عُقَرة مثل هُمَزة، وَهُوَ دَاء فِي الرَّحِم[٤٥].

وقد ورد أيضًا على هذا النحو عند الجوهري (٤٠٠ هـ) إذ قال : ((سرجٌ عُقَرٌ وعُقَرَةٌ، أي مِعْقَرٌ غيرُ واقٍ، قال البَعيث[٤٦]:

أكَدُّ إذا لا قيت قوما بخطة * ألح على أكتافهم قتب عُقُر[٤٧]

ولا يقال عَقورٌ إلا في ذي الروح))[٤٨]، وفي المحكم ((سرج معقارٌ، ومِعْقَر، ومُعْقِر، وعُقَرَة، وعُقَر، وعاقور: يَعقِر ظهر الدَّابَّة، وَكَذَلِكَ الرحل، وَقيل: لَا يُقَال مِعْقَر إِلَّا لما عَادَته أَن عْقِر، وَرجل عُقَرَة، وعُقَر، ومِعْقَر: يَعْقِر الْإِبِل من إتعابه إِيَّاهَا، وَلَا يُقَال عَقُور، وكلب عَقُور، وَالْجمع عُقُر، وَقيل: العَقور للحيوان))[٤٩]، ولا يبتعد عن هذا ما ذكره ابن منظور (٧١١هـ) إذ يقال : ((سرجٌ مِعْقار ومِعْقَر ومُعْقِرٌ وعُقَرَةٌ وعُقَر وعاقورٌ: يَعْقِرُ ظَهْرَ الدَّابَّةِ، وَكَذَلِكَ الرَّحْلُ؛ وَقِيلَ: لَا يُقَالُ مِعْقَر إِلَّا لِمَا عَادَتْهُ أَن يَعْقِرَ، وَرَجُلٌ عُقَرة وعُقَر ومِعْقَر: يَعقِر الإبل مِنْ إِتْعابِه إِيّاها، وَلَا يُقَالُ عَقُور، وَكَلْبٌ عَقُور، وَالْجَمْعُ عُقْر؛ وَقِيلَ: العَقُور لِلْحَيَوَانِ))[٥٠]، كما ورد في القاموس المحيط ((سَرْجٌ مِعْقارٌ ومِعْقَرٌ، كمِنْبَرٍ ومُحْسِنٍ وهُمَزَةٍ وصُرَدٍ وقابُوسٍ: غيرُ واقٍ، يَعْقِرُ الظَّهْرَ، ورجلٌ عُقَرَةٌ، كهُمَزَةٍ وصُرَدٍ ومِنْبَرٍ: يَعْقِرُ الإبِلَ من إتْعابِهِ لها، وكمُحْسِنٍ: كثيرُ العَقارِ، وكلْبٌ عَقورٌ، عُقْرٌ،أو العَقورُ: للحَيوانِ))[٥١].

وورد أيضًا أنه يقال رَجُلٌ عُقَرَةٌ، كهُمَزَة، وصُرَد، ومِنْبَر، إذا كَانَ يَعْقِرُ الإبلَ من إتْعَابِه لَها. وَفِي اللِّسَان: إيّاهَا، وَلَا يُقَال: عَقُورٌ. وَرجل مُعْقِرٌ، كمُحْسن: كَثِيرُ العَقَارِ، وَقد أَعْقَرَ قَالَه ابنُ القَطَّاع، وكَلْبٌ عَقُورٌ، كصَبُور، عُقْرٌ بضمٍّ فسُكُونٍ ... والعَقُورُ من أَبْنِيَة المُبَالَغَة، وَلَا يُقَال: عَقُورٌ إِلاَّ فِي ذِي الرُّوحِ، وَهَذَا مَعْنَى قولِهم أَو العَقُورُ لِلْحَيَوان[٥٢].

وفي المدونة المعجمية العربية الحديثة قيل أن : ((عَقُور مفرد: عُقُر: صيغة مبالغة من عقَرَ: كثير العضِّ "كلبٌ عَقورٌ- كلابٌ عُقُرٌ))[٥٣]، وورد أيضًا : الْعَقُور مُبَالغَة عَاقِر يُقَال كلب عَقُور عُقُر[٥٤].

وعند استشراف هذه النصوص يمكن الخلوص باطمئنان إلى ما يوجزه البحث على النحو الآتي:

١. إنَّ صيغة " فَعُول" من سنن العربية في المبالغة والتكثير القياسية التي نصّ عليها أهل اللغة، فضلًا عن أخواتها الأربع الأخرى، إلّا أنّ لها مزية في كونها ذات دلالة حيادية في استواء وصف المذكر والمؤنث بها، إذ ((يمتنع من الهاء في التأنيث في فَعُولٍ وقد جاءت في شيء منه))[٥٥].
٢. أوردت المعجمات العربية جمهرة من الالفاظ التي تصف السرج إذ عَقَرَ ظهر الدابة وكلها في بيان أثر السرج في الرحل إذ يكون غير واقٍ لظهر الراحلة

فقالوا : معقارٌ، ومِعْقَر، ومُعْقِر، وعُقَرَة، وعُقَر، وعاقور، وكل هذا فيما يتعلق بوصف أمرٍ واحدٍ من الجمادات، وهو من الترف أو الثراء اللغوي في العربية.

٣. ورد أن العقر يكون صفة للرجل الذي يعقر الابل من شدة ما يتعبها فقيل : رَجُلٌ عُقَرَة وعُقَر ومِعْقَر: يَعقِر الإبل مِنْ إِتْعابِه إِيّاها، وَلَا يُقَالُ عَقُور، وَكَلْبٌ عَقُور، وَالْجَمْعُ عُقْر؛ وَقِيلَ: العَقُور لِلْحَيَوَانِ، وقد خُصّ استعمال صيغة " عَقُور " بالحيوان عامة ولم يحدد بالكلب الذي هو مطلق جنس السباع من الجوارح الضارية، والحيوان من ذوات الروح، وكل ذي روح يقال له " عَقُور " ولا يقال في غيره، مع أنها صيغة مبالغة كان ينبغي أن تصح على ذي الروح وعلى غيره، إلا أن الشارع[٥٦] اللغوي لم يبين حكمته في قصر اطلاق صيغة العقور على ذي الروح بخاصة.

ورد أن صيغة " عَقُور " صيغت من الفعل الثلاثي " عَقَرَ" في حين أن " عَقَرَ" فعلا وردت له صورتان هما (عَقِرَتْ وَعَقُرَتْ) غير "عَقَرَ" فلماذا لم تُصغ صيغة المبالغة من الصورتين الاوليتين وصيغت من " عَقَرَ" فحسب؟ ولماذا قيل عن المرأة " عاقر" ولم يُقل " عقور " وهي ذات روح بدليل ما ورد في القرآن الكريم إذ قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ قَالَ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَٰمٌ وَقَدْ بَلَغَنِيَ ٱلْكِبَرُ وَٱمْرَأَتِي عَاقِرٌ ۖ قَالَ كَذَٰلِكَ ٱللَّهُ يَفْعَلُ مَا يَشَآءُ ﴾[٥٧]، قد يكون الأمر معزوًا لحكمة العربية في تمييز الدلالات والمعاني التي تتوارد على ألفاظها، أو قد يكون الأمر متعلقًا بتأثيرات بيئية اجتماعية أخرى كالإعلال والإبدال مثلاً.

رابعاً: اسم التفضيل :

يُبان عن التفضيل في حده اللغوي في معجمات العربية بأنه مصدر على زنة " تَفْعِيل" من الوزن المزيد بالتضعيف " فعّل " إذ ورد أن مادة (فَضَلَ) الْفَاءُ وَالضَّادُ وَاللَّامُ أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى زِيَادَةٍ فِي شَيْءٍ، مِنْ ذَلِكَ الْفَضْلُ: الزِّيَادَةُ وَالْخَيْرُ. وَالْإِفْضَالُ: الْإِحْسَانُ. وَرَجُلٌ مُفْضِلٌ. وَيُقَالُ: فَضَلَ الشَّيْءُ يَفْضُلُ، وَرُبَّمَا قَالُوا فَضِلَ يَفْضَلُ، وَهِيَ نَادِرَةٌ[٥٨]، كما ورد أن الفِضَال والتَّفَاضُلُ التَّمازِي في الفَضْلِ وفضَّلَه مَزَّاه[٥٩]، هذا من جهة حده اللغوي وما دلّت عليه مادة " ف ض ل " في معجمات العربية.

أما من جهة حده الاصطلاحي فلم ينص متقدمو النحاة صراحة على لفظه، إذ نرى سيبويه يقول : ((هذا باب ما جرى من الأسماء التي تكون صفة، مجرى الأسماء التي لا

تكون صفة، وذلك أفعل منه ... وأفعل شيء نحو: خير شيء وأفضل شيء وأفعل ما يكون وأفعل منك))[٦٠]، ولم يشر إلى مصطلح التفضيل، إنما اكتفى بـ(أفعل) بعد أن مثّل لمسائله، وما يتعلق به، وهو من منهجه ودقة عبارته في بيان حدود المصطلحات إذ إن الباب معقود على " أفعل " من غير أن يكون في بيانه كونه أسمًا للتفضيل، وقد تابعه المبرد (٢٨٥هـ) إذ قال: هذا ((باب مسائل أفعل))[٦١].

على حين فصل القول به غيره من النحاة على نحو أكثر بيانًا في قول الزمخشري (٥٣٨هـ)، إذ قال : ((أفعل التفضيل كيف يصاغ: قياسه أن يصاغ من ثلاثي غير مزيد فيه ليس مما ليس بلون ولا عيب، لا يقال في أجاب وانطلق ولا في سمر وعور هو أجوب منه وأطلق ولا أسمر منه وأعور، ولكن يتوصل إلى التفضيل في نحو هذه الأفعال بأن يصاغ أفعل مما يصاغ منه ثم يميز بمصادرها كقولك: هو أجود منه جواباً، وأسرع انطلاقاً، وأشد سمرة وأقبح عوراً))[٦٢]، وقد ذهب النحاة إلى أن " أفعل التفضيل" لايصاغ من اسم العين الذي لا فعل له وما ورد منه مقصور على السماع كما ذكر ذلك سيبويه[٦٣]

إن أفعل التفضيل يتداخل مع أبواب نحوية عديدة، منها الممنوع من الصرف، وباب الاضافة، وباب التعجب، لما بين الصيغتين من تماثل في شروط الصياغة في باب التعجب، على نحو جعله من ادلة باب التعجب في مسألة خلافية واسعة من مسائل باب الاخير[٦٤].

ومما رصده البحث من مواضع التصحيح اللغوي عند ابن سيده في موضوع " أفعل التفضيل" ما ورد في المخصص إذ ((قال الاصمعي : لا يقال أنت أزهى من فلان، ولا ما أزهاه، أبو حاتم : فإما قولهم :أزهى من غراب فخطأ إنما هو زهو الغرب أي : زُهيتُ زهوَ الغراب))[٦٥].

وعند النظر في المتون اللغوية يجد البحث أن قولهم : أزهى من غراب ((لا يقال أنت أزهى من فلان ولا أنت أجنّ من فلان، كما لا يقال أنت أزكم من فلان ولا أنت اضرب من فلان إذا كان المخاطب مضروبًا إلا أن يكون ضاربًا. قال أبو حاتم، فقلت للأصمعي: فهل يقال أنت أزهى من غراب؟ قال: لا ولكن يقال زهو الغراب كأنك قلت زهيت زهو الغراب. قلت: فهل يقال من الحمى ما أحمّه وما أوعكه؟ والوعك الحمى. قال: لا ولا يقال ما أزهاك

العدد ٥٣

١٢رجب ١٤٣٩هـ
٣١ آذار ٢٠١٨م

وما أجنّك ولا ما أزكمك ولا ما أحمّك ولا ما أولَعَك ولكن يقال ما أشد ولوعك بفتح الواو وإيلاعك بكسر الهمزة ولا يقال ما عناني بأمرك وما اشغلني عنك كله قياس واحد لأنك تقول عُنيت بالأمر وشُغِلت به وهو مفعول به))[٦٦]،وفي متخير الألفاظ يقال :

هو أزهى من غراب[٦٧]، وفي اساس البلاغة ورد أنه يقال : هو " أزهى من الغراب "[٦٨]، وقد ورد أن العرب تقول : فلان: أزهى من ذُبَاب[٦٩]،كما ورد أن : ((من كَلَامهم: " هُوَ أزهَى من غراب "، وَفِي الْمثل الْمَعْرُوف: " زَهوَ الْغُرَاب " بِالنّصب، أَي زُهِيتَ زَهْوَ الْغُرَاب، وَقَالَ ثَعْلَب فِي النَّوَادِر: زُهِيَ الرجل، وَمَا أزهاهُ، فوضعوا التَّعَجُّب على صِيغَة الْمَفْعُول، وَهَذَا شَاذ، إِنَّمَا يَقع التَّعَجُّب من صِيغَة فعل الْفَاعِل))[٧٠].

وقد أجاز النحاة أن يقال : أزهى من فلان أو من غراب مع أنّ أفعل التفضيل هنا جاء مما لم يسم فاعله، قالوا : ((وأما قولهم: (أزهى من ديك) و (أشغل من ذات النحيين)، و (أعني بحاجتك) فلا تعد شاذة، وإن كانت من فعل ما لم يُسمَّ فاعله، لأنه لا لبس فيها، إذ لم يستعمل لها فعل فاعل))[٧١]، كما ورد أيضًا أنه ((لما كان لأفعل التفضيل شبه بالفعل معنًى ووزنًا، وخصوصًا بفعل التعجب – اتصلت به النون المذكورة، قال: والأصل في الحديث: أخوف مخوّفاتي عليكم؛ فحذف المضاف إلى الياء وأقيمت هي مقامه، فاتصل أخوف بالياء معمودة بالنون، كمل فعل بأسماء الفاعلين المذكورين، وأفعل على هذا الوجه مصوغة من فعل المفعول كقولهم: " أشغل من ذات النّحيين"[٧٢] ، و «أزهى من ديك»، وقوله عليه الصلاة والسّلام: " أخوف ما أخاف على أمّتي الأئمّة المضلّون"[٧٣]))[٧٤].

وفي هدي ما تقدم يخلص البحث إلى :

١. ما خطّأه الأصمعي ونقله ابن سيده أجازه غيره، وقد جاء في فصيح كلام العرب، وجاءت له نظائر كقولهم :(أزهى من ديك) حتى عدّ جمهرة من أهل اللغة ذلك لي من قبيل الشاذ؛ لأن قواعد اللغة أجازت أن يصاغ أفعل التفضيل من الفعل المبني للمجهول إذا أمن اللبس.
٢. لا يرجح رأي ابن سيده الذي نقله عن الاصمعي في منع قولهم : أزهى من غراب ، وقد ورد منه في كلام العرب على نحو ما مرّ ذكره، وما ورد كاف لاستساغة قبول ذلك القول.

٣. تأرجحت آراء النحاة المتقدمين في قبول هذا التعبير، ما بين مجيز، ومانع إلّا أنَّ الراجح بحسب ما ورد يبيح هذا الاستعمال.

خامساً : اسم المكان :

يرتهن هذا الوجود بكليته بعاملين مهمين هما عاملا :الزمان والمكان، وقد أثَّر ذلك في مسارات اللغة حتى كان فيها ذلك الأثر متجلياً في بعض أركان عمليتها الاشتقاقية، فكان اسما الزمان والمكان اللذان لهما محدداتهما بنيةً واشتقاقا، وسيرصد البحث ما ورد من تلك المحددات قديما، وحديثا، وما ورد من مواضع التصويب اللغوي عند ابن سيده فيما يتعلق بهما.

قال سيبويه في بيان حد اسم المكان، وحد اشتقاقه : ((أما ما كان من فَعِل يفعِل فإن موضع الفعل مَفعِلٌ، وذلك قولك: هذا مَحبِسنا، ومَضرِبنا، ومَجلِسنا، كأنهم بنوه على بناء يفعِل، فكسروا العين كما كسروها في يفعِل))[٧٥]، وفي حد اسم الزمان قال : ((وقد يجيء المَفعِل يراد به الحين، فإذا كان من فَعَل يفعِل بنيته على مَفعِلٍ، تجعل الحين الذي فيه الفعل كالمكان، وذلك قولك: أتت الناقة على مَضرِبها، وأتت على منتجها، إنما تريد الحين الذي فيه النتاج والضرب))[٧٦]، وجاء أنهم يقولون : ((الضربُ الأولُ: وهوَ ما كانَ "علَى" فَعَلَ يَفْعَلُ فإنَّ موضِع الفعلِ مَفْعِلٌ مثلُ يَفْعِلُ: وذلِكَ مَجْلِسٌ ومَحْبِسٌ والمصدرُ مَفْعَلٌ وذلكَ قولُهم: إنَّ في ألفِ درهمٍ لمِضْرَبًا أَي: لَمَضْرَبًا والمكانُ "المِفَرُّ" والمَبِيتُ: المكَانُ والمَعَاشُ المصدرُ. وقَد جاءَ مَفْعِلُ يرادُ بِهِ "الحينُ" جَعلوا الزَّمانَ كالمكانِ وذلكَ قولُهم: أَتتِ الناقةُ علَى مَضْرِبها وأَتَتْ علَى مَنْتجها تريدُ الحينَ ورُبّما بنوا المصدرَ على المَفْعِلِ وقالوا: المَحِيضُ يريدونَ: الحَيْضَ، والمَعْجِزُ يريدونَ: العَجْزَ وقالوا: المَعْجِزُ القياسِ ورُبّما أَلحقوا هاءَ التأنيثِ فقَالوا: المَعْجَزَةُ كما قالوا: المَعِيشةُ ويدخلونُ الهاءَ في المَوْضِعِ أيضًا: نحو المَزلَّةِ أَي: مَوضعُ الزّلِلِ وقالوا: المَعْذرةُ والمَعْتبةُ وقالوا: المَعْصِيةُ والمَعْرِفَةُ، والضربُ الثاني: ما كانَ على "يَفْعَلُ" مفتوحًا اسمُ المكانِ علَى مثالِه على القياسِ))[٧٧]، وورد أنه: ((وأما (مفعل): فيكون على سبعة أوجه: اسما نحو المنصب والمحتد ويكون اسم المكان والزمان نحو المجلس وأتت الناقة على مضربها أى الوقت الذى تضرب فيه، وقد يجئ بالفتح والكسر نحو المَنسِك والمَشرِق، ويجئ مصدرًا نحو جاء مجيئًا ورجع مرجعًا ولغة فى مفعل نحو مفرق الطريق. ونعتا نحو مورق))[٧٨]، وفي شرح المفصل ورد بيان

مفصّل بآلية اشتقاق اسماء الزمان والمكان من الثلاثي وغيره، قال ابن يعيش: ((اعلم أن أسماء المكان والزمان ممّا زاد على الثلاثة بزيادة أو غيرها فإنّهما يكونان على زنة مفعولهما، وذلك كـ "المُدْخَل"، و"المُخْرَج"، و"المُغار". ويشمَل هذا اللفظ المكانَ والزمانَ والمصدرَ والمفعولَ. وإنّما اشتركت هذه الأشياء في لفظ واحد؛ لاشتراكها في وصول الفعل إليها، ونَصْبِه إيّاها، فلمّا اشتركت في ذلك، اشتركت في اللفظ. وأيضًا فإن اسم المكان جارٍ على المضارع في حركاته وسكناته، ولذلك ضمّوا الميم منه، كما أنّ أوّل المضارع مضمومٌ، وكانت الزيادة ميمًا؛ لئلاّ يُلْبِس بالفعل، وفُتح ما قبل آخِره، لأنّه جارٍ على زنة المفعول به، نحوِ: "المُدْخَل"، والمفعولُ على زنةِ ما لم يسمّ فاعله؛ نحوِ: "يُخْرَج"، وكان فعلُ ما لم يسمّ فاعله أولى به؛ لأنّه مبني للمفعول به، فهذا اللفظ يشمل اسم الزمان والمكان والمصدر، وهو على منهاج واحد لا يختلف.

فإن قلت: فَلِمَ اختلف المكان في الثلاثيّ، نحو: "المَضْرِب"، و"المَقْتَل"، و"المَقْبُرَة"، ولم يختلف فيما زاد عليه؟ ،فالجواب: أن ما يُشتق للمكان فهو مبني على لفظ المضارع، والمضارع من الثلاثي مختلف يأتي على "يفعَل" بالفتح، وعلى "يَفْعِل" بالكسر، وعلى "يفعُل" بالضمّ، فلمّا اختلف المضارع، اختلف المَفْعَل التي على زنته، ولمّا كان مضارعُ ما زاد على الثلاثة على منهاج واحد لا يختلف وهو الكسر، لم يختلف اسم المكان فيه))[٧٩].

وفي اختلاف التسمية جاء أن: ((هذا التقسيم الذي قسمه المصنف في المفعول فيه أنه اسم وقت ومكان لا يصح إلا على مذهب البصريين؛ لأنهم يسمون المفعول فيه ظرفًا ،وأما الكوفيون فلا يسمونه ظرفًا لأمرين:

أحدهما: أن العرب لم تُسمّ اسم المكان ولا اسم الزمان في موضع من كلامها بالظرف ، والآخر: أن الظرف في اللغة اسم الوعاء، قالوا: والأوعية متناهية الأقطار، محاط بنواحيها، نحو الجراب والعدل، واسم المكان الذي يسمونه ظرفًا ليس متناهي الأقطار، نحو: زيد خلفك، وأمامك؛ ألا ترى أنه إذا كان كذلك لم ينتصب على الظرف، تقول: زيد في داره، وزيد في الحمام، ولا تقول زيد داره، ولا: زيد الحمام))[٨٠].

وخلاصة ما يقال في آلية صياغة اسمي الزمان والمكان أنهما يأتيان من بناء الفعل الثلاثي على ضربين هما مفتوح العين ومكسورها أي : مَفعَل و مَفعِل [٨١]، ومن نافلة بيان القول أنهما يصاغان من الفعل المضارع مما كانت عينه مفتوحة أو مضمومة على

وزان " مَفعَل" سواء أكان صحيحا أم معتل اللام، أما اذا كان ماضي الفعل أجوفًا واويًا فتقلب واوه ألفًا، وعلى هذا النحو أيضا يصاغان من الفعل المضعف نحو حلّ و هبّ[٨٢].

ومما ورد من مواضع التصحيح اللغوي عن ابن سيده فيما يتعلق باسم المكان ما اورده في المخصص إذ قال: ((أَبُو عبيد: الجِلْد أَوَلَ مَا يُدبَغ – مَنِيئةٌ وَقد مَنأْته وَقَالَ مرَّة المَنِيئَة – المَدْبَغة، قَالَ أَبُو عَليّ، هِيَ مُفْعِلة من قَوْلهم لحَمٌ نيءٌ لِأَن الْجلد يُلْقى فِيهَا وَهُوَ نيءٌ فأمَّا قولُ أبي عبيد مِثَال فَعِيلة فخَطأ، عَليّ، مَنَأْته يُردُّ مَا حَكَاهُ الْفَارِسِي))[٨٣].

وعند انعام النظر في المدونة المعجمية العربية القديمة يجد البحث أن ((الجِلْدُ أوَّل ما يُدبغ فهو مَنِيئة، مثال: فَعِيلة))[٨٤]، وورد أيضًا أن : الجلد أول ما يدبغ، فهو منيئةٌ على فعيلة، ثم أفيق، ثم يكون أديما[٨٥]، وعند الزمخشري أن ((المنيئة: الدّباغ هَا هُنَا، وَهُوَ مَا يُدبغ بِهِ الْجلد وَيُقَال للجلد نَفسه إِذا كَانَ فِي الدّباغ منيئة أَيْضا))[٨٦]، وورد في الحديث ((«وآدِمَةٌ فِي المَنِيئَةِ» أَيْ فِي الدِّبَاغِ. وَقَدْ مَنَأْتُ الأَدِيمَ، إِذَا أَلْقَيْتَه فِي الدِّباغِ. وَيُقَالُ لَهُ مَا دَامَ فِي الدِّبَاغِ: مَنِيئَةٌ، أَيْضًا))[٨٧]، وعلى ما ذهب اليه الفارسي أورده ابن منظور إذ إن ((المَنِيئةُ، عِنْدَ الفارِسِيِّ، مَفْعِلةٌ مِنَ اللَّحم النِّيءِ، أَنْبأَ بِذَلِكَ عَنْهُ أَبُو العَلاء، ومَنَأَ تَأْبَى ذَلِكَ، والمَنِيئةُ: المَدْبَغةُ، والمَنِيئةُ: الجِلد مَا كَانَ فِي الدِّباغ))[٨٨]، وذكر الزبيدي أن ((المَنِيئَةُ على فَعِيلة، هُوَ الجِلْدُ أَوَّلَ مَا يُدْبَغُ، ثمَّ هُوَ أَفِيقٌ، ثمَّ أَدِيمٌ، قَالَ حُميد بن ثَوْرٍ:

إِذَ أَنْتَ بَاكَرْتَ المَنِيئَةَ بَاكَرَتْ مَدَاكًا لَهَا مِنْ زَعْفَرَانٍ وإِثْمِدَا[٨٩]

والمَدْبَغَةُ، نَقله الجوهريّ[٩٠] عَن الأَصمعيّ والكِسائيّ وقَوْلُ أَبي عَلِيَ الفارسيِّ: إِن المَنِيئَة مَفْعِلَةٌ من اللَّحْمِ النِّيءِ، قَالَ ابنُ سِيده فِي (الْمُحكم)[٩١] : أَنبَأَني عَنهُ بذلك أَبو الْعَلَاء. قَالَ: وَهَذَا يَأْبَاهُ مَنَأَ أَي يَدْفَعهُ وَلَا يَقبله، انْتهى. وَمرَاده بأَبي العلاءِ صاعدٌ اللغويُّ الواردُ عَلَيْهِم فِي الْعرَاق، والمَنِيئَةُ أَيضًا: الجِلْدُ مَا كَانَ فِي الدِّباغ[٩٢].

ومما يمكن الخلوص إليه في ذي المفردة :

١. تغايرت آراء النحاة في نصهم على وزنها الصرفي، فمنهم من عدّها على وزن " فعيلة " ومنهم من عدها على وزن " مَفعَلة " وهي على الرأي الأول لا تكون من اسماء المكان، إنما تكون صفة مشبهة .

العدد ٥٣

١٢رجب ١٤٣٩هـ
٣١ آذار ٢٠١٨م

٢. اختلف اللغوين أيضًا في النص على معناها، فمنهم من جعلها الجلد حين يدبغ، ومنهم من نصَّ صراحة على أنّها المدبغة، وعلى الرأي الأخير تكون اسم مكان لا شك بمكانيته، بهذا ورد نقل الجوهري صاحب الصحاح عن الأصمعي والكسائي.

٣. انفرد أبو علي الفارسي بإيراد أصل اشتقاق لفظة " المنيئة" ذاكرًا، أنها اشتقت من معنى اللحم النيء، ولم يذكر ذلك سواه .

٤. الراجح من أقوال اللغويين أن " المنيئة " مَفعَلة " دالة على اسم المكان الذي تُدبغ فيه الجلود .

الهوامش

(١) ينظر :الاعجاز الصرفي في القرآن الكريم ، دراسة نظرية تطبيقية ،د. عبد الحميد أحمد يوسف هنداوي ،المكتبة العصرية ، صيدا . بيروت ، ١٤٢٩هـ . ٢٠٠٨م: ١٩.

(٢) مسائل خلافية في النحو ،عبد الله بن الحسين أبو البقاء العكبري (٦١٦هـ) ، تحـ : د. عبد الفتاح سليم ، القاهرة ، مكتبة الآداب ، ٢٠٠٨م.: ١/ ٧٤.

(٣) المزهر في علوم اللغة و أنواعها ، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحـ : فؤاد علي منصور ، دار الكتب العلمية . بيروت، ط١، ١٤١٨هـ . ١٩٩٨م :١/ ٣٤٦.

(٤)علم الاشتقاق نظريًا وتطبيقيًا، د.محمد حسن حسن جبل، ط١، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة . مصر،٢٠٠٩م : ١٠.

(٥) ينظر : العدول في صيغ المشتقات في القرآن الكريم دراسة دلالية (رسالة ماجستير)، جلال عبدالله محمد سيف الحمادي، جامعة تعز، كلية الآداب ، قسم اللغة العربية، بإشراف الدكتور: عباس السوسوة ، ٢٠٠٧ م : ٧٦ .

(٦) ينظر: المصدر نفسه: ٨٣ .

(٧) الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت: ١٨٠هـ)، تحـ: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة،ط٣، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م: ١/ ١٦٤ .

(٨) الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت: ٣١٦هـ) ،تحـ: عبد الحسين الفتلي ،مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت: ١/ ١٢٢.

(٩)معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (المتوفى: ٢٠٧هـ) تحـ : أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي ،دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، ط١: ٢/ ٧٩ .

١٢رجب ١٤٣٩هـ
٣١ آذار ٢٠١٨م

(١٠) المخصص ،أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت٤٥٨هـ) ، تحـ :عبد الحميد أحمد يوسف هنداوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ـ لبنان ، ط١، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م: ٢/ ٥٦٩ .

(١١)كتاب الألفاظ ، ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (ت ٢٤٤هـ)، تحـ : د. فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون ،ط١، ١٩٩٨م: ٤٦٨ .

(١٢) العين ، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت: ١٧٠هـ) تحـ: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي ،دار ومكتبة الهلال: ١/ ٣٣٨.

(١٣)تصحيح الفصيح وشرحه ،أَبُو محمد، عبد الله بن جعفر بن محمد بن دُرُسْتَوَيْه ابن المرزبان (المتوفى: ٣٤٧هـ) ، تحـ : د. محمد بدوي المختون ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية [القاهرة]، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م: ٢٦١.

(١٤) تهذيب اللغة ، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (المتوفى: ٣٧٠هـ)، تحـ : محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت ،ط١ ، ٢٠٠١م: ٢/ ٦٤ .

(١٥) هكذا ورد في الأصل والصواب (وسْنان)، كما اثبتته باقي معجمات العربية

(١٦) المحيط في اللغة : ١/ ٦٣.

(١٧) المحكم والمحيط الأعظم ،أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي ابن سيده (ت ٤٥٨هـ) ، تحـ: عبد الحميد الهنداوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م: ١/ ٤٩٤.

(١٨) النهاية في غريب الحديث والأثر ، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (٦٠٦هـ) ، تحـ : طاهر أحمد الزاوي ، محمود الطناجي ، المكتبة العلمية ـ بيروت ، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م: ٥/ ٨١.

(١٩) العباب الزاخر واللباب الفاخر ، رضي الدين الحسن بن محمد بن الحسن بن حيدر العدوي العمري القرشي الصاغاني الحنفي (ت ٦٥٠هـ) ، تحـ: الشيخ محمد حسين آل ياسين ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، دار الرشيد للنشر ، بغداد ـ العراق ،١٩٨٠م: ١/ ٢٠٧.

(٢٠) تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح ،شهاب الدين أَحْمَد بن يُوسُف بن على بن يُوسُف اللَّبْلِيُّ أَبُو جَعْفَر الفهري المقري اللغوي المالكي (ت ٦٩١هـ) ،تحـ: د. عبد الملك بن عيضة الثبيتي، الأستاذ المساعد في كلية المعلمين بمكة المكرمة، أصل الكتاب رسالة دكتوراه لفرع اللغة العربية، جامعة أم القرى – مكة المكرمة، في المحرم ١٤١٧ هـ، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م: ٥٨.

(٢١) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ، أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي(ت ٧٧٠هـ) ، المكتبة العلمية ، بيروت ، د.ط ، د. ت : ٢/ ٦١٣.

(٢٢) تاج العروس من جواهر القاموس ، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني ، أبو الفيض الملقب بـ(مرتضى الزبيدي)(ت ١٢٠٥هـ) ، تحـ: مجموعة من المحققين ، دار الهداية ، د.ط ، د.ت: ١٦/ ٥٥٧

(٢٣) المعجم الوسيط ، مجمع اللغة العربية ، إبراهيم مصطفى ، أحمد الزيات ، حامد عبد القادر ، محمد النجار، دار الدعوة ، د.ط ، د.ت: ٢/ ٩٣٤.

(٢٤)التذكرة الحمدونية ،محمد بن الحسن بن محمد بن علي بن حمدون، أبو المعالي، بهاء الدين البغدادي (المتوفى: ٥٦٢هـ) ،دار صادر، بيروت ،ط١، ١٤١٧ هـ:٢١٧/٦.

(٢٥) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ،عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت: ٧٦١هـ) ،تحـ: يوسف الشيخ محمد البقاعي ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ٣/ ٢٣٢ .

(٢٦) الاصول ، لابن السراج : ٧٢/١.

(٢٧)شرح المفصل للزمخشري، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت: ٦٤٣هـ) ،قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب ،دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ،ط١، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م: ١٠٤/٤.

(٢٨) ينظر: النحو الوافي عباس حسن (ت: ١٣٩٨هـ)، دار المعارف،ط١٥: ٣/ ١٩٥ ، والصرف الوافي دراسة وصفية تطبيقية ، د. هادي نهر ، عالم الكتاب الحديث ، أربد ـ الاردن،ط١: ١٣٠.

(٢٩) ينظر : المنصف (لابن جني) : ٢٧٠، وشرح التصريف (الثمانيني) : ٢٦٥،

(٣٠) المخصص : ٤/ ٤١١.

(٣١)جمهرة اللغة ،أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (المتوفى: ٣٢١هـ)، تحـ: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين – بيروت ،ط١، ١٩٨٧م: ٢/ ٦٢٩.

(٣٢) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت ٣٩٣هـ) ، تحت: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت ، ط٤، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م: ٢/ ٤٧٤

(٣٣) المحكم والمحيط الأعظم : ٨/ ٢٨٧.

(٣٤) لسان العرب (ر ص د): ٣/ ١٧٨.

(٣٥) تاج العروس (ر ص د): ١٠١/٨ .

(٣٦) المعجم الوسيط : ٣٤٨/١.

(٣٧) العين : ٧/ ٩٦.

(٣٨) كتاب سيبويه : ١١٠/١ .

(٣٩) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك بو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى : ٧٤٩هـ) ،شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان ، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر ،دار الفكر العربي ،ط١، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م،: ٢/ ٨٥٣.

(٤٠) ينظر في ذلك : كتاب سيبويه : ١١٠/١ ، شرح كتاب سيبويه أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (المتوفى: ٣٦٨ هـ) ، تحـ: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان،ط١، ٢٠٠٨ م: ٤٣٩/١ .٤٤٠

(٤١) المخصص : ٣/ ٤٦٤.

(٤٢) نزهة الطرف في علم الصرف (الميداني) ، تحقيق لجنة إحياء التراث في دار الافاق الجديدة، ط١، بيروت ـ لبنان، ١٩٨١ : ٢٤ ـ ٢٥.

(٤٣) العين : ١/ ١٤٩.

(٤٤) ينظر: غريب الحديث ، أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي ،تحـ: الدكتور حسين محمد محمد شرف، أستاذ م بكلية دار العلوم ،مراجعة: الأستاذ عبد السلام هارون، الأمين العام لمجمع اللغة العربية، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة ،ط١، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م: ١/ ٣٨٤.

(٤٥) ينظر: تهذيب اللغة: ١/ ١٤٦ . ١٤٧.

(٤٦)أبو زيد التميمي، خداش بن بشر بن خالد، شاعر وخطيب من أهل البصرة، كانت بينه وبين جرير مهاجاة دامت نحو أربعين سنة، توفي بالبصرة سنة ١٣٤ هـ، ينظر: الشعر والشعراء: ١٩٥.

(٤٧) ديوان البعيث المجاشعي ، جمع وتحقيق : د. ناصر رشيد محمد حسين ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٣٩٤هـ . ١٩٧٤م : ١٢.

(٤٨) الصحاح (ع ق ر): ٢/ ٧٥٣.

(٤٩) المحكم والمحيط الأعظم (ع ق ر): ١/ ١٨٤.

(٥٠) لسان العرب(ع ق ر) : ٤/ ٥٩٤.

(٥١) القاموس المحيط (ع ق ر) :١/٤٣٤.

(٥٢) ينظر : تاج العروس (ع ق ر) : ١٣/ ١٠٤.

(٥٣) معجم اللغة العربية المعاصرة د أحمد مختار عبد الحميد عمر (المتوفى: ١٤٢٤هـ) بمساعدة فريق عمل، عالم الكتب،ط١، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م ،: ٢/ ١٥٢٩.

(٥٤) ينظر : المعجم الوسيط (ع ق ر) : ٢/ ٦١٥.

(٥٥) الكتاب لسيبويه : ٣/ ٣٨٥.

(٥٦) المقصود بالشارع اللغوي المشرع اللغوي كما يستعمل هذا الاصطلاح في علم اصول الفقه.

(٥٧) من سورة آل عمران، الآية :٤٠.

(٥٨) ينظر: مقاييس اللغة (ف ض ل) : ٤/٥٠٨.

(٥٩) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم : ٨/٢٠٥.

(٦٠) الكتاب : ٢/ ٢٤.

(٦١) المقتضب ،محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (المتوفى: ٢٨٥هـ)، تحـ: محمد عبد الخالق عظيمة،عالم الكتب - بيروت: ٣/ ٢٤٨.

(٦٢) المفصل في صنعة الإعراب أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ) ، تحـ: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال – بيروت،ط١، ١٩٩٣: ٢٩٧.

(٦٣) ينظر: الكتاب :٤/ ١٠٠.

(٦٤) ينظر : الانصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ،عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية،ط١ ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م : ١/ ١٢٠، ٢/ ٣٩٩.

(٦٥) المخصص: ١٦/ ٥٥٦.

(٦٦) البارع في اللغة أبو علي القالي، إسماعيل بن القاسم بن عيذون بن هارون بن عيسى بن محمد بن سلمان (المتوفى: ٣٥٦هـ) ، تحـ: هشام الطعان ، مكتبة النهضة بغداد – دار الحضارة العربية بيروت ط١، ١٩٧٥م: ١٤٨.

(٦٧) ينظر : متخير الألفاظ ،أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ) ،تحـ: هلال ناجي ،مطبعة المعارف، بغداد ،ط١، ١٣٩٠هـ – ١٩٧٠م: ١٤٩.

(٦٨) ينظر: اساس البلاغة ،أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ) ،تحـ : محمد باسل عيون السود ،دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ،ط١ ، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨ م : ١/ ٣٢٥.

(٦٩) ينظر: الفائق في غريب الحديث ،أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ) ، تحـ: علي محمد البجاوي –محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعرفة – لبنان ،ط٢: ٢/ ٤٠.

(٧٠) المحكم والمحيط الأعظم: ٤/ ٤٠٨.

(٧١) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ،بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦ هـ) ، تحـ: محمد باسل عيون السود ،دار الكتب العلمية ،ط١، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م: ٣٤٢.

(٧٢) ينظر: مجمع الامثال ،أبو الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني النيسابوري (المتوفى: ٥١٨هـ) ،تحـ: محمد محيى الدين عبد الحميد ، دار المعرفة – بيروت، لبنان: ٢/ ١٨٤.

(٧٣) ينظر: مسند الامام احمد ، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت ٢٤١هـ) ، تحـ : أحمد محمد شاكر ،ط١، دار الحديث . القاهرة . مصر : ٦/ ٤٤١.

(٧٤) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (المتوفى: ٧٧٨ هـ) ،دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية،ط١ ١٤٢٨ هـ: ١/ ٤٩٥.

(٧٥) كتاب سيبويه : ٨٧/٤.

(٧٦) الكتاب : ٨٨/٤.

(٧٧) ينظر : الاصول : ٣/ ١٤١.

(٧٨)أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، بن القَطَّاع الصقلي (المتوفى ٥١٥ هـ) ،تحقيق ودراسة: أ. د. أحمد محمد عبد الدايم ،دار الكتب والوثائق القومية – القاهرة، ١٩٩٩ م.: ٢٨٢.

(٧٩) شرح المفصل : ٤/ ١٤٨.

(٨٠)التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل أبو حيان الأندلسي ، تحـ: د. حسن هنداوي ،دار القلم – دمشق من(٥.١)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا ،ط ١ :٧/ ٢٥٦.

(٨١) ينظر: المفصل للزمخشري : ٢٩٥.

(٨٢) ينظر : دلالة المشتقات واعمالها في الربع الثاني في القران الكريم دراسة نحوية صرفية دلالية (رسالة ماجستير) ،جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا ، كلية الدراسات العليا ، إعداد : جويرية محمد اليمني ، بإشراف د. فضل الله النور علي ،٢٠١٥م : ٧٢.

(٨٣) المخصص : ٢/ ٣٧٥.

(٨٤)الغريب المصنف بو عُبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي البغدادي (المتوفى: ٢٢٤هـ)،تحـ: صفوان عدنان داوودي ، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ،الطبعة: جـ ١: السنة السادسة والعشرون، العددان (١٠١، ١٠٢) ١٤١٤/١٤١٥هـ ،جـ ٢: السنة السابعة والعشرون، العددان (١٠٤، ١٠٣) ١٤١٦ / ١٤١٧هـ: ٢/ ٤٤٣.

(٨٥) الجراثيم ، ينسب لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: ٢٧٦هـ) ، تحـ: محمد جاسم الحميدي ،قدم له: الدكتور مسعود بوبو ، وزارة الثقافة، دمشق: ١/ ٣١٠.

(٨٦) الفائق في غريب الحديث: ٣/ ١٨٠ .

(٨٧) النهاية في غريب الحديث والأثر : ٤/ ٣٦٣.

(٨٨) لسان العرب : ١/١٦١.

(٨٩) ديوان حميد بن ثور الهلالي ، جمع وتحقيق : د. محمد شفيق البيطار ، السلسلة التراثية ٣٣، ط١ ، الكويت: ٧٢.

(٩٠) ينظر: الصحاح : ١/ ٧٣.

(٩١) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم : ١٠/ ٤٩١.

(٩٢) ينظر: تاج العروس : ١/ ٤٤١.

Abstract:

The importance of morphology lies in detecting the linguistic errors by classifying the formation status and changes of the structure, It is worth mentioning that morphology comprises of two types of setting forth the structures: the first one is showing the changes of different types of meanings.

The Second is showing the changes that do not indicate meanings, This section especially tackles the changes within the structure ,It is work mentioning that morphology is traditionally divided in to three distinctive parts: Morphology, derivation and composition.

العدد
٥٣

١٢رجب
١٤٣٩هـ

٣١ آذار
٢٠١٨م